العلاقات الإقليمية لإثيوبيا بدول الجوار منذ عام 2012

ريم عفيفى عبد الستار [*]

أ.د. محمود أبو العينين[**] د. محمود زكريا[***]

• **مُلخص:**

تخطو دولة إثيوبيا خطوات قوية وواضحة المعالم للهيمنة على دول الجوار الإقليمي بداية من بناء سد النهضة ووضع حجر الأساس له في 2011 مرورًا بتعزيز علاقاتها الداخلية والدولية.

وبما أن العالم كله وجه بوصلة الاستثمارات إلى القارة السمراء، فقد عملت إثيوبيا على تقوية مركزها داخل القارة من أجل استقرار أوضاعها السياسية والاقتصادية بجذب رؤوس الأموال وخاصة بعد بناء السد، ومن أجل ذلك فقد عملت إثيوبيا جاهدة للتوصل لاتفاقيات تسوية مع بعض الدول الأفريقية.

وقد شاركت إثيوبيا بشكل نشط في تسوية معظم أزمات المنطقة بما في ذلك إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان وجيبوتي وكينيا وأرض الصومال. وانطوت تلك التحركات الإثيوبية على نمطين أساسيين هما النمط التدخلى بما في ذلك التدخل السياسى والتدخل العسكرى، بالإضافة إلى جهود الوساطة الإقليمية في عدد من الملفات ببعض دول المنطقة.

وهنا نجد أن الاشكالية الرئيسية التى تتناولها الدراسة العلاقات الإقليمية لإثيوبيا بدول الجوار منذ عام 2012، حيث يتم دراسة الأطر الحاكمة لعلاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي وواقع علاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التعددية، إثيوبيا، العرقية، العلاقات الإقليمية، الاستقرار الداخلي، الدور الإقليمي

---

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

[***] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Ethiopia's Regional Relations with Neighboring Countries Since 2012

Reem Afifi Abdel Sattar

Prof. Dr. Mahmoud Abu Al-Enein **Dr. Mahmoud Zakaria**

• Abstract:

Ethiopia has taken strong and clear steps to dominate its regional neighbors, starting with the construction of the Renaissance Dam and laying its foundation stone in 2011, and strengthening its internal and international relations.

Since the whole world has directed its investment compass towards the African continent, Ethiopia has worked to strengthen its position within the continent in order to stabilize its political and economic conditions by attracting capital, especially after the construction of the dam. For this reason, Ethiopia has worked hard to reach settlement agreements with some African countries.

Ethiopia has actively participated in settling most of the region's crises, including Eritrea, Somalia, Sudan, South Sudan, Djibouti, Kenya and Somaliland. These Ethiopian moves included two basic patterns: the interventionist pattern, including political intervention and military intervention, in addition to regional mediation efforts in a number of files in some countries of the region. Here we find that the main problem addressed by the study is Ethiopia's regional relations with neighboring countries since 2012, where the frameworks governing Ethiopia's relations with regional neighboring countries and the reality of Ethiopia's relations with regional neighboring countries are studied.

Keywords: Pluralism - Ethiopia - Ethnicity - Regional relations - Internal stability

- **مقدمة:**

يُعَدُّ الملف الخارجي بالنسبة لإثيوبيا من أبرز المحددات التي كانت تعوق أو تسهل تطورها الاقتصادى والسياسى لفترة طويلة من الزمن، فقد كانت الصراعات السياسية والعسكرية تعرقل إنجازاتها الداخلية واتسمت بالشدة، إلا أن غياب رؤية استراتيجية وفكر سياسى إثيوبي لخلق تحالفات مع دول الجوار أو التقليل من خطر السياسات الخارجية عليها من قبل دول الجوار، أجَّج صراعات داخلية وثورات شعبية ، لكن رئيس الوزراء الأثيوبى " أبي احمد"، يريد تطبيق سياسة "تصفير المشاكل"، كنموذج يحتذى به للتصالح مع دول الجوار، وخاصة إريتريا والصومال، كدول تحظى بموقع استراتيجي وحيوي بالنسبة لإثيوبيا الحبيسة.

ويريد آبي أحمد احتواء المشاكل السياسية والحدودية مع كل من الصومال وإريتريا؛ إذ زار وبشكل مفاجئ العاصمة الصومالية مقدشيو فى يونيو 2018، ليصبح أول رئيس وزراء إثيوبي يزور مقدشيو منذ عقود، ليعيد قراءة الواقع السياسي والأمني بين البلدين، فبعد عودته إلى أديس قال في كلمة متلفزة: "إن الحديث عن تجاوزات العقيد منجستو هيلا مريم والجنرال محمد سياد بري، ضد الشعبين في إثيوبيا والصومال أمر لا طائل من ورائه". ما يعني رغبة إثيوبيا جامحة في تجاوز سنوات الحرب والعداء، والانتقال إلى تنمية اقتصادية تمكن الشعبين من رخاء اقتصادي واستقرار سياسي وأمني.

أما على صعيد إريتريا، فقد كشف آبي أحمد عن رغبته في إنهاء الخلاف مع إريتريا، في أول خطاب له أمام البرلمان في الثاني من أبريل 2018، عقب توليه المنصب. وقال آنذاك إنه مستعد للجلوس مع الحكومة الإريترية لإنهاء الخلاف عبر الحوار، فيما دعاها في الوقت ذاته إلى مبادلته نفس الرغبة.

أيا كانت التحركات الداخلية والخارجية التي يجريها آبي أحمد فإن الطريق طويل لتحقيق مصالحة حقيقية واستقرار سياسي ونمو اقتصادى في إثيوبيا الجديدة، فالحسابات الداخلية والخارجية ما زالت تمثل تحديًا أمام رغبة رئيس الوزراء الإثيوبي لنفض غبار السياسات الماضية عبر الانفتاح على الخارج وسياسية تصفير المشاكل مع الداخل والخارج.

وسوف يتم تقسيم هذه الدراسة الى عدة محاور:

المحور الأول: الأطر الحاكمة لعلاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

المحور الثانى: واقع علاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

المحور الثالث: رؤية تقيمية وقراءة مستقبلية لعلاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

المحور الأول: الأطر الحاكمة لعلاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

كانت إثيوبيا قديمًا تسمى الحبشة (والتي تعني الأجناس المختلطة والمختلفة، إشارة إلى التصاهر ما بين الساميين الوافدين من جنوب الجزيرة العربية في غرب آسيا والحاميين الكوشيين من السكان الأصليين للبلاد)[1]. وكانت هذه التسمية تُطلَق في الأغلب على الأراضي التي تضم حاليًا كلاً من إثيوبيا وإريتريا والصومال، وتمتد تقريبًا إلى جنوب السودان وأجزاء من كينيا. وفي هذا السياق، فإن إثيوبيا لا تنظر إلى دول الجوار على أنها دولاً بالمعنى القانوني الدولي، بل إنها مناطق نفوذ، ساهم الاستعمار الأجنبي في فصلها عن إثيوبيا، وفق اتفاقيات حدود، لا تعتد بها أديس أبابا يقينًا.

هذا مع وجود نظرة عنصرية إثيوبية عنصرية إزاء جيرانها، إلى حدٍ تتلاقى فيه مع العنصرية الصهيونية. ووفقًا لذلك، فمن المفترض أن تكون منطقة القرن الأفريقي أراضٍ إثيوبية، وأن تخضع شعوبها لأديس أبابا، وتدين بالولاء لها. وبناءً على ذلك، كانت سمات "التوسع"، ومحاولة إخضاع الشعوب المجاورة، واستعادة المجد القديم، وثيقة الصلة بالتاريخ الإثيوبي؛ فلقد حاول الأحباش في القرن السادس عشر الوصول إلى البحر الأحمر عبر إريتريا، ولم يحُل دون ذلك إلا تدخل الدولة العثمانية، بقيادة سنان باشا، لإغاثة سكان المنطقة، ولذلك يشعر الإريتريون بأنهم يكافحون منذ القدم لأجل الحصول على الاستقلال، وهو الاستقلال الذي حازوه أخيرًا في عام 1993.

[1] ندوة حول"سياسة إثيوبيا في منطقة القرن والعلاقات المصرية الإثيوبية"، 7 مارس 2024، متاح على: https://ecfa-egypt.org/2024/03/07

من جهةٍ أخرى، نجحت إثيوبيا في إبرام اتفاق مع الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري، ثم عمر البشير، للتوغل في منطقة "الفشقة" السودانية، والاستفادة منها، وتحاول استغلال الصراع الحالي في السودان لتعزيز قبضتها في شأنه الداخلي. بالمثل، وفي سياق تدخلها السافر في الشأن الصومالي ودعم محاولات تقويض الدولة المستقلة، أبرمت إثيوبيا اتفاقًا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي فى مطلع يناير الماضي للحصول على منفذ بحري "سيادي"، في خطوة شكَّلت انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي، وسيادة ووحدة أراضي دولة الصومال الفيدرالية. كل ذلك بالتضافر مع سياستها غير الإنسانية، ارتباطًا بالأنهار الدولية التي تشترك فيها مع دول الجوار؛ حيث أقامت سدًا على نهر أومو مع كينيا، أفسدت على إثره شمال البلاد، كما أقامت سدودًا على نهرَي شبيلى وجوبا مع الصومال، لتترك البلاد تعاني الشح المائي المدقع. ومن ثمَّ، كان طبيعيًا، وفق هذه الخلفية، أن تكون إثيوبيا دولة مكروهة من شعوب المنطقة.

سعت إثيوبيا في ظل حكومة رئيس الوزراء الأسبق، ميليس زيناوي (1991–2012) إلى أن تصبح مركز الثقل في القارة الأفريقية، بشكل عام، وفي محيطها الإقليمي ومنطقة القرن الأفريقي، بشكل خاص. هذا الطموح ارتبط بعدد من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، التي أسهمت في صياغة السياسة الخارجية الإثيوبية منذ صعود زيناوي إلى الحكم. وعقب وفاة زيناوي، سارت حكومة ديسالين على النهج ذاته، حيث حاولت السياسة الإثيوبية قلب المعادلة الإقليمية التقليدية في شرق أفريقيا، من خلال رؤية إثيوبية تقوم على محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول المنطقة كمدخل لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالبلاد، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وكشروط مهمة لدور إقليمي إثيوبي نشط، وذلك بجانب توظيف العديد من المقومات السياسية والاقتصادية والديموجرافية. إلا أنه عقب التحولات السياسية الداخلية الأخيرة، والتي تمخض عنها صعود رئيس الوزراء الجديد، أبي أحمد إلى السلطة، والتي اُعتبرت بمثابة لحظة تاريخية وفصل جديد في تاريخ الدولة الإثيوبية، بعد استقالة ديسالين في فبراير 2018، برزت تساؤلات عدة حول ملامح مستقبل الدور الإقليمي

الإثيوبي في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، وما إذا كان سيطرأ على السياسة الإثيوبية التي أرسى دعائمها زيناوي أية تغيرات مهمة تجاه المنطقة[1].

وقد جاء فى "وثيقة الشئون الخارجية والأمن القومى لإثيوبيا" الصادرة فى عام 2002 مايلى:

لا شك أن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والديمقراطية والسلام أمر أساسي لبقاء بلادنا التي تجد نفسها في حالة من الفقر المدقع والتخلف، ولهذا السبب تعطي الحكومة الأولوية للأمور التي تشكل مفتاح بقائنا ورفاهنا، وما لم يأخذ التوجه العام للسياسة التي تنتهجها الحكومة هذا الواقع الأساسي في الاعتبار، فإن وجودنا وأمننا الوطنيين سيواجهان خطراً جسيماً، ومن الواضح في هذا الصدد أن علاقاتنا الخارجية وسياستنا واستراتيجيتنا في مجال الأمن الوطني لا يمكن أن تكون ذات أهمية إلا إذا ساهمت في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية السريعة والديمقراطية والسلام، وإذا لم نحقق أهدافنا، فيمكن للمرء أن يتوقع أن تتعرض بلادنا لعدم استقرار كبير وحتى الانهيار وأن أمننا، بل وبقائنا، سيكون على المحك، ولقد اتبعت الحكومات السابقة سياسات في العلاقات الخارجية والأمن القومي وتجاهلت المشاكل الداخلية التي كانت تشكل جوهر حالتنا الوطنية .بل كان الجهد المبذول هو التركيز على العالم الخارجي والنظر إلى الداخل من الخارج، كما هو الحال .ولم يكن هذا النهج كافياً لحماية مصالحنا الوطنية وأمننا .ولا جدوى من محاولة اتباع سياسة في العلاقات الخارجية والأمن القومي يتم تنفيذها خارجياً دون بذل جهد كبير وفعال داخل البلاد لتحقيق رؤيتنا للتنمية والديمقراطية[2].

1- د.أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية فى عهد أبى أحمد..الاستمرارية والتغيير، **مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2018/6/28، متاح على:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16651.aspx

2 https://chilot.wordpress.com/wp-content/uploads/2011/08/national-security-policy-and-strategy Ethiopia's Policy and Strategy On Foreign Affairs and National Security,November 2002

كما تجدر الإشارة إلى أن السياسات الخارجية للحكومات السابقة كانت، جزئياً، مبنية على "عقلية الحصار" التي اعتبرت البلاد محاطة بالأعداء، ولا يمكن التقليل من تأثيرها على نفسية الناس وتأثيرها السلبي على العلاقات بالعالم الخارجي، ولكن هذا لا يعني أن البلاد ليس لها أعداء خارجيون أو أن كل السياسات السابقة الموجهة ضد أولئك الذين كانوا يصطفون ضد البلاد كانت خاطئة، الأمر الأساسي هو ضرورة إجراء الدراسات والتقييمات المناسبة للتمييز بين أولئك الذين ستتأثر مصالحهم سلباً بجهودنا التنموية والديمقراطية، وأولئك الذين يعتقدون خطأً أن مصالحهم ستتأثر سلباً بهذه الطريقة .ومن المناسب بعد ذلك اتباع سياسة واستراتيجية من شأنها الحد من المخاطر والتهديدات مع ضمان سرعة عملية التنمية الاقتصادية والديمقراطية. بصورة عامة، يمكن القول إن العلاقات الخارجية والسياسة الأمنية التي نفذتها الحكومات الإثيوبية السابقة لم تأخذ في الاعتبار بشكل كاف التأثير الذي خلفته مشاكلنا الداخلية ونقاط ضعفنا على أمننا الوطني وبقائنا.

ورغم أنه كان من المفهوم نظرياً على مدى الأعوام الاثنتي عشرة الماضية، منذ سقوط نظام الديرج، أن السياسة الوطنية (الداخلية) تشكل الأساس للسياسة الخارجية، وأننا بحاجة إلى التركيز على التنمية، فمن الصعب استنتاج الاتفاق على التفاهم بشأن الكيفية التي تؤثر بها المشاكل الداخلية على احتمالات البقاء الوطني، وعلى هذا فقد جعلت متطلبات الأمن والبقاء من الضروري وضع سياسة للعلاقات الخارجية والأمن الوطني تأخذ في الاعتبار الوضع الداخلي. قد صُممت سياسة واستراتيجية العلاقات الخارجية والأمن القومي لمعالجة الفجوات التي يجب سدها .إن البيئة الخارجية تُنظَر من منظور الوضع والحالة الوطنية، وهذا يضمن أن تكون السياسة والاستراتيجية ذات صلة بالأمن الوطني[1].

[1] Ethiopia’s Policy and Strategy On Foreign Affairs and National Security,November 2002

ومن الجدير بالذكر تخطو دولة إثيوبيا خطوات قوية وواضحة المعالم للهيمنة على دول الجوار الإقليمي بداية من بناء سد النهضة ووضع حجر الاساس له في 2011 مرورا بتعزيز علاقاتها الداخلية والدولية.

وبما أن العالم كله وجه بوصلة الاستثمارات إلى القارة السمراء ومن بينهم مصر فقد عملت إثيوبيا على تقوية مركزها داخل القارة من أجل استقرار أوضاعها السياسية والاقتصادية بجذب رؤوس الأموال وخاصة بعد بناء السد، ومن أجل ذلك فقد عملت إثيوبيا جاهدة للتوصل لاتفاقيات تسوية مع بعض الدول الأفريقية ولعبت على عدة محاورها وهي[1]:

1- إنهاء وحل بعض المشاكل المتعلقة مع دول الجوار الأفريقي:

قام رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"بزيارة العاصمة الإريترية أسمرة لتسوية النزاع الحدودي المتأزم منذ حرب عام (1998-2000) والبالغ طوله ألف كيلومتر على امتداد الحدود بين البلدين وإنهاء الصراعات المسلحة والحروب والتي كان آخرها عام 2000 حيث سقط نحو 100 ألف قتيل من الجانبين وآلاف الجرحى والمعاقين والأسرى والنازحين، وأنفقت خلالها أكثر من 6 مليارات دولار. وبعد تدخل دولتي السعودية والإمارات وقعت اتفاقية جدة 2018 وتم منح " آبي أحمد " جائزة نوبل للسلام لعام 2019 وقالت اللجنة عبر حسابها بتويتر، إن الجائزة جاءت نتيجة "جهود آبي أحمد الرامية إلى تحقيق السلام والتعاون الدولي، خاصةً لمبادرته الحاسمة لحل النزاع الحدودي مع إريتريا المجاورة "، وأضافت لجنة نوبل إلي سعيها للاعتراف بجميع جهود من يعملون من أجل السلام والمصالحة في إثيوبيا وفي مناطق الشرق وشمال شرق إفريقيا كما أشارت وقتها إلى أن آبي أحمد بدأ في إصلاحات مُهمة منحت الكثير من مواطني بلاده الأمل في حياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقًا، لاسيما مع سعيه إلى تعزيز المصالحة والتضامن والعدالة الاجتماعية.

---

[1] كالكيدان يبيلتال، أيستر كاهومبي، هارون أكينيمي، ما أهمية التوصل إلى اتفاق يمنح إثيوبيا منفذاً بحرياً؟، **موقع بي بي سي نيوز**، 2024/1/3، وللمزيد انظر https://mnalmsdr.com /

وهذا يؤكد على الدعم الدولي الذي يلاقيه رئيس الوزراء الأثيوبي وإعادة صياغة توازنات القوى في منطقة القرن الإفريقي ، حيث أن التصالح الأثيوبي الأريتري سيخفف التوتر في ملف مياه النيل ويبعده عن التجاذبات السياسية لتصبح اريتريا دولة جوار "صديقة" وتتكسب إثيوبيا تحالف جديد بدلا من عداء قديم كما أن التصالح قد ينهى الصراع بدول مثل الصومال وجيبوتي والتي تلجأ إلى فتح سواحلها وعمقها الإستراتيجي للقواعد العسكرية للقوى العالمية والتي قامت بإلغاء عقد امتياز مجموعة موانئ دبي العالمية المخول لها تشغيل محطة الحاويات في ميناء دوراليه الجيبوتي مدة 50 عامًا، الأمر الذي دفع الامارات للبحث عن مصالحها والتى تضمن لها الاستقرار والتواجد عن طريق البديل الأثي وبي وتكوين تحالفات جديدة كالتحالف الأثيوبي الأريتري وهو بالفعل ما أحدث تحولا ايجابيا كبيرا فى العلاقة بين إثيوبيا بين جيبوتي رغم أن التصالح مع اريتريا قد يضر بمصالحها بالمنطقة.

2- إنشاء تعاون مع الصومال:

استطاعت مجهودات " آبي أحمد" التحكم في الملف الصومالي تحت مسمى الانفتاح السياسي وتوقيعه لاتفاقات تعاون مشتركة بين البلدين وذلك بعد تاريخ من الصراعات الدينية والسياسية والتاريخ المسلّح بين القوى الصومالية التي تمثّل التواجد الإسلامي ، والقوى الإثيوبية الحامية للمسيحية والتى أدت إلى حروب عسكرية عام 1964 وعام1977م لاسترداد أراضي الصومال الغربية، وتكوين حركات معارضة ومسلّحة اتّخذت من أديس أبابا مقرّا لمواجهة النظام الصومالي ترتب عليه سقوط الحكومة الصومالية وظهور الحروب الأهلية وكانت معظم الفصائل الصومالية المسلحة تتلقى دعما عسكريا من إثيوبيا لزيادة سيطرتها على منطقة (أوجادين) محل النزاع ولزيادة نفوذهاعلى الفصائل الصومالية المسلّحة. [1]

وفي عام 2006 استدعت الحكومة الفيدرالية الانتقالية دعما عسكريا دوليا لمواجهة ما سمته بالخطر الإرهابي الذي يهدد كيانها والمتمثل في مجلس الاتّحاد الإسلامي

([1]) المرجع السابق

فأرسلت الحكومة الإثيوبية جيشا كبيرا إلى الصومال لمواجهة القوة الإسلامية الجديدة وتسببت هذه الحروب في أن تجتاح القوات الإثيوبية العاصمة الصومالية مقديشو، وتدمير القوة العسكرية المنتظمة للمحاكم الإسلامية، ودخلت البلاد بعد ذلك في حرب شوارع ضدّ قوات الاحتلال الإثيوبي .

وظلت الرغبة الواضحة لإثيوبيا في الجمع بين تعاونها مع دولة الصومال مع احكامها السيطرة على الداخل الصومالي فى نفس الوقت، حيث اتبعت بعض الخطوات، وذلك عندما وقعت اتفاقية بين تحالف إعادة تحرير الصومال والحكومة الفيدرالية في دولة جيبوتي عام 2008، ونصت الاتّفاقية على الانسحاب الفوري للقوات الإثيوبية من الصومال، وهذا ما حدث إلا أنها عادت مرّة أخرى باسم بعثة قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال (الأميصوم) في أبريل 2022، وتواجدت بالأقاليم الصومالية المتجاورة للحدود مع إثيوبيا[1].

وفى عام 2011 خرجت عملية عسكرية دولية مُنسقة للقضاء على حركة الشباب في جنوب الصومال، وقد شاركت القوات المسلحة الإثيوبية في المهمة وفى عام 2012 تأسست حكومة الصومال الاتحادية وهي أول حكومة مركزية دائمة في البلاد منذ دخولها في الحرب الأهلية. وانتُخِبَ حسن شيخ محمود رئيساً جديداً للصومال وهو ذو علاقات وطيده مع حركة الإصلاح وهي فرع الإخوان المسلمين بالصومال والذي رحبت إثيوبيا بانتخابه.[2]

وبعد وصول الرئيس محمد عبدالله فرماجو إلى السلطة فوجئ الشعب الصومالي بتوطد العلاقات والآراء السياسية مع الحكومة الإثيوبية بدلا من وضع حد للتدخلات الأثيوبية وتعاونه مع دولة قطر لدفع فاتورة رغبته في مد فترة حكمه للبلاد.

---

[1] صحيفة الشرق الأوسط، مجلس الأمن يوافق على القوة الأفريقية الجديدة لحفظ السلام في الصومال، 2024/12/23، متاح على: **https://www.mc-doualiya.com**

[2] حمدي عبد الرحمن حسن،" **مقاربات فعالة: تحدبت استراتيجية الصومال في محاربة الشباب**"، 16/مارس/2023، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/17840.aspx

وعلى الرغم من مجهودات آبي أحمد في فتح آفاق جديدة للتعاون مع الصومال إلا إنه لم يستطع اكتساب ثقة الشعب الصومالى بسبب تخوفه من مطامع إثيوبيا فى ضم الصومال أو بعض المؤاني الخاصة بها تماما كمطامع إثيوبيا فى الاستحواذ على نهر النيل"، وخاصة بعد نشر موقع وزارة الخارجية الأثيوبية لخريطة إثيوبيا وقد ضمت دولة الصومال إلى مساحتها، ورغم أن الوزارة سحبت لاحقا هذه الخريطة متعللة بنشرها على سبيل الخطأ، تماما كما حدث بشأن بعدم صحة خبر بدء السلطات الإثيوبية ملء سد النهضة متعللة بتجمع المياه في بحيرة السد خلال موسم الأمطار".

3- تقوية العلاقات مع السودان :

رغم أن إثيوبيا تبني السد على بعد 20 كيلومترا من الحدود السودانية بتكلفة تقدر بنحو 5 مليارات دولار، ورغم اعلان إثيوبيا اكتمال الملء الأول لبحيرة السد مما أدى إلى انخفاض محدود في مناسيب النيل الأزرق في السودان، إلا أن العلاقات الأثيوبية السودانية يسودها الاستقرار ومن مظاهر مظاهر ذلك الأتى: [1]

- صدور أول بيان مساند لحكومة الإئتلاف الإثيوبي من جانب الحكومة السودانية عقب استقالة هيل ماريام ديسالين من منصب رئاسة الوزراء الإثيوبي.

دعم إثيوبيا الدائم لدولة جنوب السودان بداية من دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ التسعينات كما دعمت إثيوبيا انفصال الجنوب السوداني، والفصل ما بين مسلمى السودان ودولتى إثيوبيا والصومال، ودعم زيناوي الرئيس السوداني ضد محكمة الجنايات الدولية ، وفي نفس الوقت حرص على إقامة علاقات استراتيجية مع حركة المعارضة ، كما دعم ثوار دارفور واستقبلتهم أديس أبابا لعرض قضاياهم المختلفة[2].

---

[1] كمال عبد الرحمن،" **سد النهضة اجتماع وزاري وسط خلافات قانونية كبيرة**"، بتاريخ 16 يونية 2020، متاح على: https://www.skynewsarabia.com

[2] رويترز، قائد قوات الدعم السريع السودانية يزور إثيوبيا في أول جولة علنية منذ الحرب، 2023/12/29، متاح على: https://www.swissinfo.ch

شهد العام 2020 هجمات شنتها مجموعات أثيوبية على مناطق حدودية أسفرت عن مقتل ضابط سوداني برتبة نقيب، وقالت الخرطوم في بيان رسمي إن قوة من الميليشيات الإثيوبية توغلت داخل الأراضي السودانية واعتدت على بعض المشاريع الزراعية بمنطقة بركة نوريت وقرية الفرسان، واتهم الجيش السوداني نظيره الإثيوبي بمساندة الميليشيات والمشاركة في الاشتباكات، حيث يعمل نحو 1700 مزارع أثيوبي في مناطق داخل الأراضي السودانية المتاخمة للحدود الأثيوبية.

وصرح رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد أمام برلمان بلاده إن الحادثة لن تؤثر على علاقات البلدين كما أكدت الخرطوم أنها اتفقت مع أديس أبابا على ترسيم الحدود بينهما للحد من دخول المزارعين الإثيوبيين إلى أراضيها، وهذا الاتجاه يدلل على أن للحكومة الإثيوبية سياسة واضحة تجاه السودان تتمثل في تصفية أجواء الخلاف بين الطرفين بقدر ما تستطيع خوفا من التقارب المصري السوداني ولذلك فإثيوبيا تحرص على علاقتها مع دولة جنوب السودان ومساندتها في صراعها مع السودان لزعزعة الاستقرار في جنوب النيل الأزرق.

ومع ذلك تم تقديم الشكر لمبعوثي إثيوبيا وأفريقيا بعد السماح بالوساطة الأثيوبية واستقبال المتحدث العسكرى السودانى بكل ترحاب للمقترح الإثيوبي الخاص بالتفاوض للوصول لاتفاق نهائي لتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي .

المحور الثانى: واقع علاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

اولا: العلاقات الإثيوبية السودانية

أشارت إثيوبيا فى معرض تناولها لسياستها مع السودان فى وثيقة سياسية واستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومى الإثيوبية، الى تاريخية العلاقات بين البلدين منذ عهد مملكتى أكسوم ومروى ، وقد شهدت فترات ايجابية وأخرى سلبية ، غير أن الوثيقة وضحت أنه وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد استغلال السودان وحتى الأن ، بدأت تتدهور وتتناقص علاقات السودان بإثيوبيا فى اتجاهات ومسارات

سلبية، خاصة فيما يتصل بأوضاع ومطلوبات إثيوبيا الداخلية ، ومن وجهة النظر الأثيوبية فإن هذا الاتجاه السلبى للعلاقات بين البلدين يرجع الى عدة أسباب هى:[1]

- تعتقد إثيوبيا أن الدين هو أحد الأسباب ، وذلك لأن طبيعة الاسلام السياسي والناشطين والنخبة من الاسلاميين فى السودان، يمكن أن تؤذى أو تطل تحركاتهم وسياساتهم لقيام أى علاقة مع إثيوبيا، لأنها فى أبسط تصوراتهم تعتبر نظاما مسيحيا أقليا، ومن جهة أخرى تعتقد إثيوبيا أن بعض الجهود المدعومة من السودان لجعلها عرضة للتهديدات والهجمات بواسطة الارهابيين والمتطرفين.
- وترى إثيوبيا أيضا ان علاقتها بأسرائيل كانت سبب فى التوتر بينها وبين السودان ، خاصة أن السودان من الدول التى تقاطع اسرائيل.
- كما ترى إثيوبيا أن من بين الأسباب التى تؤدى الى تدهور العلاقات مع السودان ، هى مشكلة استخدام مياه النيل ، نسبة الى المحاصصة الغير عادلة فى تقسيم المياه حسب اتفاق سنة 1959 بين مصر والسودان ، كما لإثيوبيا تحفظات تصل لحد الرفض للموقف السودانى الداعم لمصر فى عدم تغيير هذا الاتفاق وتعتبره موقف خطأ، ومتعارضا مع الموقف الإثيوبى، ولا يخدم المصالح القومية للبلدين، وحسابا عليه ترى إثيوبيا أنه من الخطأ أيضا أن يعتبر السودان إثيوبيا مهددا له فى قضية مياه النيل.[2]
- تعتقد إثيوبيا أنه من بين أسباب فقر العلاقات مع السودان تبادل دعم المعارضات ، حيث المحاولات الدائمة من جانب الأنظمة السودانية لدعم قوى المعارضة الإثيوبية واستخدام مشكلة القوميات القائمة على التباينات الاثنية المثيرة للنزاعات، كمهدد للأمن القومى الإثيوبى الأمر الذى يدفع بالمقابل إثيوبيا لدعم

---

[1] د.عبد الوهاب الطيب البشير، "**التفاعلات الاثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربى**" ، دراسات أفريقية (السودان، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2012) ص93

[2] **المرجع السابق** ، ص94

المعارضة السودانية ممثلة فى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، ومن بعده قوى المعارضة فى شرق السودان.

وقد سعى "أبى أحمد" الى بناء علاقات استراتيجية مع الجانب السودانى ، مستغلا حالة التقارب التى كانت عليها علاقات البلدين قبل مجيئه وقد عكست زيارة "أبى أحمد" للسودان، فى ثانى زياراته الخارجية ، الأهمية الاستراتيجية التى توليها إثيوبيا للسودان، فمن الناحية لاقتصادية ، تعد السودان أحد المنافذ المهمة للتجارة الإثيوبية عبر ميناء بورت سودان، الذى نجحت إثيوبيا فى الحصول على حصة فيه ، ومن هنا تظهر الرغبة الاثيوبية فى الحفاظ على علاقات متميزة مع السودان من أجل بناء شراكات تحقق لإثيوبيا مصالحها الاستراتيجية والسودان مصالحه الاقتصادية.

ثانياً: العلاقات الإثيوبية الصومالية

من الجدير بالذكر أن النزاع الاثيوبيى الصومالى ممتد منذ القرون الوسطى ، فهو صراع يستمد روافده من الجغرافيا السياسية، وبعد مرور قرن حدث حروبا موسعة بين الأثيوبيين والصوماليين ، وكانت حرب 1977 أشد وطأة والأكثر تأثير على البلدين ، حيث نجم عنها خسائر اقتصادية وبشرية أثرت على أوضاع البلدين سياسيا واقتصاديا.

فمنذ العقدين الأخيرين، وخاصة في ظل رئيس الوزراء الراحل، ميلس زيناوي (1995 – 2012) ، كانت إثيوبيا لها اليد الطولى في تأزيم الوضع الصومالي عبر الحرب بالوكالة (أمراء الحرب) تارة، والتدخلات السياسية والعسكرية المباشرة تارة أخرى(1996 ، و 2006)، كما أنها كانت من بين دول إقليمية وعربية تستضيف مؤتمرات المصالحة بين الأطراف الصومالية، بحكم استضافتها ورعايتها لأطراف صومالية كانت نافذة في السياسة الصومالية وقتذاك، واليوم تعد إثيوبيا جزءًا من عمليات حفظ السلام الإفريقية في الصومال؛ إذ يصل تعداد قواتها المتمركزة في الجنوب ووسط البلاد إلى نحو خمسة آلاف جندي إثيوبي.[1]

[1] الشافعي ابتدون ، **إثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن فى القرن الأفريقى** ، (تقرير في مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص7.

ونظرًا للصورة في الرأي العام الصومالي تجاه التدخلات السياسية الإثيوبية في شأن بلادهم، إلا أن خطاب آبي أحمد بعد لقائه الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، بالعاصمة مقديشو، في يونيو 2018 ، أثار علامات استفهام كثيرة في المشهد السياسي الصومالي، كما تره خطابه حول تكامل اقتصادي وانفتاح اجتماعي بين الشعبين كثيرًا من الشكوك، وعزَّز نظرية المؤامرة عند المواطن الصومالي، رغم أن تصريح رئيس الوزراء الإثيوبي كان واضحًا؛ حيث قال فيه: "إن العلاقات بين بلاده والصومال ستتخذ مسارا جديدًا مبنيًّا على التعاون المشترك في جميع المجالات، وإن البلدين تربطهما علاقات وثيقة تمكنهما من تعزيز فرص التعاون في مجالي الأمن والاقتصاد. وأوضح أن البلدين سيعملان على خلق فرص تجارية وأسواق مفتوحة من خلال تسهيل وفتح المعابر الحدودية "[1]

ويرى أبيي أحمد أن ايجاد دولة صومالية مستقرة وآمنة هو مفتاح الحل في القرن الإفريقي، بل ويؤمن أ كثر من ذلك وهو أن قوة الصومال هى قوة إثيوبيا وهى عكس رؤية من سبقه الرؤساء الأثيوبيين ، الذين كانوا يعتقدون أن ضعف الصومال هي قوة إثيوبيا.

أوجد أبيى أحمد تحالفا سياسيا نشطا يشمل 3 دول فى القرن الأفريقى ، وهى (الصومال، ارتيريا ، إثيوبيا)عرف بمحور "أسمرا" تيمنا بالقمة الرئاسية التأسيسية الأولى للرؤساء الثلاثة (الصومالى والارتيري والأثيوبى) والتى انعقدت فى 2018/9/5 بالعاصمة الأريترية " أسمرا" ووضعت فيها حجر الأساس لهذا التحالف، ولقد صدر من هذا التحالف التعاون بين دول المنطقة فى مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بشكل وثيق جدا بل وأقرب الى الوحدة.

ثالثاً: العلاقات الإثيوبية الكينية

بعد استقلال كينيا ، قامت لجنة استشارية وزارية مشتركة بمراجعة الحدود بين البلدين.تم التوقيع على معاهدة بهذا المعنى عام 1970. ولقد زار رئيس كينياتا أديس

[1] المرجع السابق

أبابا فى أوائل عام 2019 مع وفد تجارى فى منتدى التجارة والاستثمار رفيع المستوى بين كينيا وإثيوبيا على مدى يومين . تضمنت الجولة زيارة المنطقة الصناعية فى هواسا.

ومن الجدير بالذكر ان أبيى أحمد قد زار نيروبى فى مايو 2018 وأجرى محادثات مع الرئيس كينياتا. وأنشا القادة لجنة ثنائية القومية، وهى أعلى مستوى من التعاون الثنائى المنظم الذى تتمتع به كينيا مع أى دولة .

إثيوبيا وكينيا تحافظان على العلاقات التجارية كلا البلدين اعضاء فى ايجاد الكتلة التجارية ومع ذلك فان التجارة أحادية الاتجاه الى حد كبير، حيث تستورد إثيوبيا بشكل أساسى المنتجات من كينيا. فى عام 2012، وقعت الدول على اتفاقية الوضع الخاص تنص الاتفاقية على أنه يسمح للطرفين بفتح مكاتب تمثيلية فى أراضى كل منهما لتسهيل التجارة وتبادل المعلومات وأغراض الاتصال . وافق البرلمان الاثيوبى لاحقا على المعاهدة فى ابريل 2014.

بالاضافة الى ذلك استثمرت الحكومتان الاثيوبية والكينية فى البنية التحتية عبر الحدود . تم اطلاق مشروع طريق أديس أبابا – نيروبى فى عام 2012.

وفى عام 2016 اتفق البلدان على بناء خط أنابيب نفط يمتد من ميناء لامو الكيني الى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا .سيكون هذا أحد مشايع البنية التحتية المختلفة التى سيعمل معها البلدان معا.

ومن الجدير بالذكر أن كينيا لديها سفارة فى أديس أبابا وتحتفظ ببعثة دائمة لدى الاتحاد الأفريقى وإثيوبيا لديها سفارة في نيروبى وهذا يدل على التعاون بين الدولتين .

رابعاً: العلاقات الإثيوبية الإريترية

تحظي العلاقات الاريترية الإثيوبية بأهمية كبيرة لعدة اعتبارات أهمها أن اريتيريا أحد الدول المطلة على البحر الأحمر، ويوجد بها العديد من الجزر أهمها دهلك، حالب. وهو ما جعل لموقعها على الممر المائي الدولي أثره علي تكوين ملامح البلاد

السياسية والاقتصادية[1]، وتشهد دول القرن الأفريقى العديد من النزاعات والصراعات بين بعضها ، خاصة بين اريتريا وإثيوبيا الذى دام صراعهما طويلا. حوالي 20 عاما استغلته حركات ارهابية أبرزها " حركة شباب المجاهدين" فى توسيع نفوذها فى الصومال .

إن الأهمية الاستراتيجية لارتيريا لا يمكن اخفائها بالنسبة لإثيوبيا والتي أصبحت بعد استقلال ارتيريا دولة حبيسة land loked، وإثيوبيا من الناحية الحضارية أيضا جزيرة مسيحية فى وسط بحر اسلامى ، ومن هنا أصبح مطلباً استراتيجياً تاريخياً لإثيوبيا أن يتوفر لها منفذ الى البحر الأحمر.[2]

ومن الجدير بالذكر وضوح نية إثيوبيا فى الحصول على منفذ بحرى، بينما أكدت الحكومة الأثيوبية أناه ليس لديها أية مطامع في ميناء عصب أو أى ميناء أخروذلك لوجود موانى سودانية حيث تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن تمنح بموجبها إثيوبيا الاستفادة بالموانئ السودانية لمدة خمس سنوات، فى حين يرى صناع القرار فى إثيوبيا بأنها ممكن أن تعيد النظر باعترافها السياسى بارتيريا وقد يعود ذلك الى الضغط الذى تتعرض له الحكومة الأثيوبية من قبل الأمهرا الذين يعدون ان ارتيريا جزء من إثيوبيا ويعدون الرئيس الأثيوبى أول رئيس يفرط بالبحر فضلا عن الأثار السلبية فى الجانب الاقتصادى الأثيوبى بسبب فقدانها للموانئ[3]، وهذا الرأى تؤيده الأحزاب المعارضة الأثيوبية التى ترى أن لا سلام مع ارتيريا دون الحصول على ميناء بحرى اذ ترى بعض الأطراف المؤثرة فى السياسة الأثيوبية بأن ميناء عصب هو ميناء أثيوبى من

---

[1] عبير محمد أحمد الفقي، العلاقات الاريترية / الاثيوبية منذ 1993، **رسالة ماجستير غير منشورة** (قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة)

[2] حلمى شعراوي،" **الثورة الارتيرية وحق تقرير المصير**"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 50، اكتوبر 1996) ص139

[3] على سلمان صايل، العلاقات الاسرائيلية الارتيرية وأثرها على الأمن القومى للفترة 1993–1999، (**رسالة ماجستير غير منشورة**، العلوم السياسية ، جامعة بغداد 2000) ص181.

الناحية التاريخية ودعت الشعب الأثيوبى للاحتجاج بمسيرات لتفريط الحكومة الأثيوبية فى الأرض الأثيوبية (على حد زعمها).

يتمحور النزاع الإثيوبي-الإريتري منذ استقلال ارتيريا عام 1993حول المنطقة الحدودية بينهما،" بادمي"، والتي مثَّلت على مدى عقدين مستنقع البارود المتأجج بين الجانبين؛ حيث اندلعت المواجهات بين البلدين في مايو 1998 ، وكانت تلك المواجهات فتحت أبواب صراعات عسكرية أخرى؛ إذ خاض البلدان بعدها ثلاث جولات من القتال . أولى الجولات بدأت في يونيو 1999 ثم تلتها جولتان، واحدة في فبراير 1999 والأخرى في مايو ويونيو 2000 لم تقتصر المعارك على منطقة بادمي بل شملت مناطق أخرى هي زالامبسا على الجبهة الوسطى وبوري في الشرق بالقرب من سواحل البحرالأحمر.[1]

ويعود الخلاف الى أن التاريخ الحديث للمنطقة شهد تغيرات فى مسألة تبعية تلك المناطق لكل من ارتيريا وإثيوبيا اذ كانت فترة الاحتلال الايطالى لارتيريا ، والتى استمت حتى عام 1941كانت تلك المناطق هى جزء من الاقليم الارتيري ، ثم قامت السلطات الاستعمارية البريطانية عام 1952 بتعديل فى الخريطة السياسية اذ ضمت تلك المناطق الى إثيوبيا وبسبب التدخل السكانى الكثيف فى منطقة القرن الأفريقى، فان المناطق المتنازع عليها كانت تابعة من الناحية الرسمية للسيادة الأثيوبية ولكنها فى الوقت نفسه تضم امتددات سكانية للشعب الارتيري ، وعقب حول ارتيريا على الاستقلال عام 1993 فشل الجانبان فى التوصل الى تسوية للسيادة على تلك المناطق مما دعت الى تشكيل لجنة لبحث هذا الخلاف ولكنها فشلت ولم يتم الوصول الى نتيجة.[2]

وبعد جهود إقليمية ودولية ، وقَّع كل من وزيري خارجية البلدين، الإريتري، هيلي درع، والإثيوبي،،على اتفاق لوقف إطلاق النار بين بلديهما برعاية جزائرية .وفي 12 من

---

[1] محمد عبد الله، ياسين،" إريتريا وإثيوبيا :الطريق الوعر إلى السلام"، موقثع سودانيل، 2018/6/16، متاح على: -http://www.sudanile.com/index.php

[2] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجى العربى** ، 2000، (القاهرة: الاهرام، 2001) ص224–225.

ديسمبر 2000 وقَّع زعيما البلدين، رئيس دولة إريتريا،أسياس أفورقي، ورئيس وزراء إثيوبيا الراحل، ميلس زيناوي، على اتفاقية سلام بين بلديهما في الجزائر أأيضا، بحضور شهود دوليين.

وأحال البلدان نزاعهما الحدودي، وفقًا لاتفاقية السلام، إلى لجنة دولية مستقلة، ووفقًا للفقرة 15 في المادة الرابعة من الاتفاقية فإن ترسيم الحدود بين الدولتين من قبل اللجنة الدولية نهائي وملزم .وأصدرت لجنة الحدود قرارها بشأن النزاع في 13أبريل 2002 بموجب قرار اللجنة، صارت منطقة بادمي، التي انطلقت منها الشرارة الأولى للحرب، ضمن حدود إريتريا .غير أن رئيس الوزراء الإثيوبي، ميلس زيناوي، امتعض من قرار اللجنة الدولية، ووصف قرارها بأنه غير قانوني وغير عادل وغير مسؤول[1]

كلفت الحرب الطاحنة البلدين خسائر بشرية هائلة؛ حيث قُتل في الحرب ما لا يقل عن 80.000جندي، كما ألحقت الحرب بالبلدين أضرارًا جسيمة وخسائر اقتصادية ضخمة بسبب الصرف على كلفة الحرب وتبعاتها وبسبب القطيعة المستمرة منذ اندلاعها قبل 20 عامًا.

إلا أن العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" شهدت اضطرابات سياسية منذ عام 2015 نتج عنها تغيير هرم السلطة فى البلاد، وتولية "أبى أحمد" الذى مالبث أن أنتهج سياسة إقليمية جديدة قائمة على تصفير المشكلات مع دول الجوار ، من أجل توحيد جهود تلك الدول لمواجهة التحديات التى تعصف بمنطقة القرن الأفريقى .

لم يمض وقت على إعلان آبي أحمد رغبته في فتح صفحة جديدة مع إريتريا، حتى تمخضت اجتماعات اللجنة التنفيذية للائتلاف الحاكم بإثيوبيا عن إعلان رسمى في هذا الاتجاه .وأعلن الائتلاف الحاكم (الجبهة الثورية الديمقراطية لشعب إثيوبيا في 6 يونيو الجاري 2018 ، موافقته على التنفيذ الكامل ل"اتفاقية الجزائر"، فضلا عن قرارات لجنة ترسيم الحدود مع إريتريا .وبعد أسبوع من الإعلان، دافع رئيس الوزراء الإثيوبي عن

[1] المرجع السابق .

قرارات اللجنة التنفيذية لتطبيع العلاقات مع إريتريا، معتبرًا أن هذا القرار" ليس بالجديد ." وقال أمام البرلمان :إن قرار الائتلاف حول تطبيع العلاقات مع إريتريا يعود لعهد رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل، ميلس زيناوي؛ إذ جرى إرسال خطاب للاتحاد الإفريقي بهذا الشأن.

وعلاوة على ذلك، فإن ثمة أسئلة كثيرة حول نجاح أو فشل الجهود التي تبذلها الإدارة الإثيوبية الجديدة، وهي أسئلة مصيرية تحدد معالم سلام دائم أو فصام نكد بين أديس أبابا وأسمرة، وهي :هل النظام الإريتري ممثلًا برئيسه، آسياح أفورقي، جادٌّ في قبول السلام الإثيوبي أم أنه سيبدى لاحقًا وتعنته وهل حزب جبهة تحرير شييعب تيغراي يؤمن بالسلام مع أسمرة، على الرغم من أنه سيكون مطرًّا لقبول فرى أمر الواقع وما نظرة الحسابات الإقليمية إلى هذا التحول المفاجئ في علاقات أسمرة وأديس أبابا وما تأثيراتها على واقعها الجيوسياسي والجيواقتصادي و8 عناصر داخلية وخارجية ستحدد مصير ومستقبل النزاع الإريتري-الإثيوبي في المنطقة، وهي:

-الدولة الفيدرالية الإثيوبية الممثَّلة في رئيس الوزراء، آبي أحمد، والائتلاف الحاكم، الجبهة الديمقراطية الشعبية لإثيوبيا.

-النظام الحاكم في إريتريا(أفورقى.)

-حزب جبهة تحرير شعب تيجراى.

-العامل الخارجي(الغرب وأميركا)، وكان الغرب في الوهلة الأولى ساعيًا لكبح جماح النزاع العسكري والسياسي بين الجانبين، من خلال تأييده لاتفاقية الجزائر[1]

في حال انقلبت الأوضاع السياسية بين الطرفين إيجابًا فإن هذا سيفتح بابًا جديدًا لمستقبل العلاقات والتعاون الاقتصادي بين الجانبين، فميناء عصيب الإريتري سيغذي الاقتصاد الإثيوبي بلا شك، وستخرج إثيوبيا من عنق الزجاجة، أي من الدولة الحبيسة في

[1] نقام، أحمد،" السلام الإثيوبي الإرتري دلالات محلية وتداعيات إقليمية:
"https://www.farajat.net/ar

القرن الإفريقي، إلى دولة تتمتع باستثمارات اقتصادية ضخمة في موانئ إريتريا الحيوية، كما أن أسمرة ستعيد

تجارتها نحو إثيوبيا؛ إذ خسرت إريتريا مليارات الدولارات بسبب توقف تجارتها الحدودية مع إثيوبيا والتي بلغت في 1997ما نسيبته % 67 من تجارتها الخارجية، وبسيبب توقف إثيوبيا عن استخدام مينائي عصب مصوع، تكبدت إريتريا خسائر اقتصادية ضخمة.[1]

ومن الجدير بالذكر أن التقارب بين الدولتين سيسهم في مواجهة التنظيمات الارهابية ، فتقريبا تواجه الدولتان خطر تمدد الجماعات المتطرفة والاسلاموية، مثل حركة شباب المجاهدين ، وحركة الجهاد الاسلامى (الاصلاح الاسلامى)، ومن ثم تستطيع الدولتان تبنى سياسة مشتركة، هدفها تجفيف منابع الارهاب فى المنطقة، والأهم من ذلك ستتوقف الحملات الدعائية والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بدعم الارهاب والجماعات الارهابية.

المحور الثالث: رؤية تقيمية وقراءة مستقبلية لعلاقات إثيوبيا بدول الجوار الإقليمي

على الرغم من أن إثيوبيا كانت تمثل في أعين الغرب وكثير من الحالمين رمز الصعود الإفريقي، فإنها نتيجة صراع الساسة وصدام الأيديولوجيات تنزلق اليوم نحو حرب أهلية عنيفة عندما تفشت جائحة (كوفيد-19) عام 2020، وتصاعدت حدة الصراعات العرقية. وعندما تم وقف القتال عند حدود ولاية التيجراي شمال البلاد عند توقيع بتوقيع اتفاقية بريتوريا ، ولكن آثاره قد تشمل دول الجوار، ولا سيما إريتريا والسودان والصومال. ويأتي في السياق تصاعد حدة التوترات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل نتيجة فشل كلٍّ من إثيوبيا ومصر والسودان في الاتفاق على نهج تفاوضي جديد لتسوية النزاع المستمر منذ سنوات حول سد النهضة الكبير بسبب تعنت حكومة "آبي أحمد.[2]

---

[1] محمد عبد الله، ياسين، **مرجع سابق.**

[2] حمدي عبدالرحمن، حرب التيغراي: **ثلاث رؤى لمستقبل الصراع داخل إثيوبيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020/11/10، وللمزيد انظر:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5903

تطرح إديس أبابا نفسها قائدا لعملية الاستقرار في منطقة شرق أفريقيا، فقد قامت بأدوار وساطة لحل نزاعات داخلية في السودان ، وبين شماله وجنوبه، إضافة إلى كونها قوة مهمة في مكافحة الإرهاب بالقرن الأفريقي، خاصة حركة الشباب الصومالية.

وقد تعهَّدت السياسة الخارجية الإثيوبية بتوسيع نفوذ البلاد، والالتزام التام بالقومية الإفريقية، وتعزيز دورها البارز في الشؤون الإقليمية والقارية والعالمية. وتعهَّد صُنّاع السياسة في إثيوبيا بالالتزام باحترام سيادة دول القرن الإفريقي، خاصةً دول الجوار المباشر، لكن بعد فترة وجيزة لم تحقّق السياسة الخارجية لإثيوبيا تلك التعهدات، وانقلبت فجأة أهداف السياسة الخارجية لإثيوبيا لتصبح مصدرًا للتوتر داخل القرن الإفريقي، بل وأصبحت أحد المهدّدات لأمن وسلامة دول الجوار المباشر بل وهددت سيادة الدول.

توترت العلاقات بين الصومال وإثيوبيا بعد اتفاق الأخيرة وأرض الصومال بالوصول إلى منفذ بحري مقابل الاعتراف الدولي بأرض الصومال، وما نتج عن ذلك من توتر في العلاقات السياسية بين إثيوبيا والصومال، ولم تكتفِ إثيوبيا بتوتر العلاقات مع الصومال، بل استغلت الصراع السوداني في محاولة إعادة الخلافات على إقليم الفشقة السوداني، وقد تم تسجيل اعتداءات مِن قِبَل الجيش الإثيوبي داخل إقليم الفشقة، وذلك بالإضافة إلى التوتر الناتج عن إنشاء وملء سد النهضة الذي أدَّى إلى توتر سياسي بين دول حوض النيل، خاصةً دول المصبّ، وتجددت التوترات على الحدود السودانية نتيجة حرب الفانو، وأخيرًا توترت العلاقات السياسية مع إريتريا نتيجةً للسياسة التوسعية الإثيوبية، بالإضافة إلى الخلافات الحدودية بين الدولتين.[1]

وبالرغم من محاولة الحكومة الإثيوبية تحقيق نهضة وتقدم للشعب الإثيوبي؛ إلا أنها تغضّ الطرف بشكل متعمد عن المحاولات الانفصالية للأمهرة، ومن قبلها التيجراي، التي تم مناهضتها بالقوة العسكرية، ما تسبَّب في قتل عدد كبير من المدنيين وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مِن قِبَل الجيش الإثيوبي.

[1] محمود السقا، التوترات بين إثيوبيا وجيرانها ...هل تنتهج إثيوبيا سياسة الهروب للأمام؟ أم تنتهج سياسات خارجية عدائية؟ قراءات افريقية، 2024/9/12، وللمزيد انظر: https://qiraatafrican.com/22891

وبالنظر لتلك التوترات المتعددة نجد أن السياسة الداخلية لإثيوبيا لها تأثير قويّ على السياسة الخارجية، وقد تأثرت السياسة الخارجية بالصراعات الداخلية المتكررة، ونظرًا لأن إثيوبيا تحتاج إلى هدف يُوحِّد الشعب الإثيوبي متعدّد العرقيات على تحقيقه، ويُنحّي الخلافات الداخلية جانبًا؛ يسعى صُنّاع السياسة الخارجية الإثيوبية لإيجاد عدوّ خارجي يوحّد صفوف العرقيات لمحاربته وتحقيق المصلحة الوطنية لإثيوبيا.

تتأثر السياسة الخارجية للدول بشكل مباشر بالسياسة الداخلية، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، وبالنظر إلى السياسة الداخلية في إثيوبيا نجد أنها أدت إلى حروب أهلية منها حرب التيجراي بين عامي 2020 و2022م، وبعدها بحوالي تسعة أشهر اشتعلت حرب أهلية أخرى مع الأمهرة التي أثرت بدورها في العلاقات الخارجية الإثيوبية الإريترية؛ فالحكومة الإريترية استشعرت الخطر من توقيع اتفاقية السلام من جانب واحد مع التيجراي، على الرغم من مشاركة القوات الإريترية للجيش الإثيوبي في حرب جبهة تحرير شعب تيجراي التي تعتبرها إريتريا عدوها الحقيقي، ونتج عن ذلك احتلال القوات الإريترية لعدة قرى حدودية، ولا تنوي الحكومة الإريترية إخلاءها مرة أخرى، وينذر ذلك بصراع جديد بين إثيوبيا وإريتريا على قضايا حدودية[1].

لقد اعترفت الحكومة الإثيوبية بالوضع المضطرب الذي تعيشه إثيوبيا، والذي من الممكن أن يؤدي إلى تفكك الدولة؛ فالدولة الإثيوبية تعاني من الهشاشة منذ زمن بعيد؛ نتيجة لعدة أسباب؛ من أهمها: ضعف التنمية الاقتصادية والفساد، مما دفع الحكومة الفيدرالية للبحث عن أسباب تقدّم الدولة، ومن أهمها: إيجاد منفذ بحري لزيادة التنمية الاقتصادية، الأمر الذي تسبب في توتر العلاقات مع إريتريا والصومال بعد الاتفاق على منفذ بحري في أرض الصومال مقابل منحها أول اعتراف دولي[2]. وتحاول

---

[1] Francesco Paolo La Bionda , **The Ethiopian flashpoint between internal and external conflicts ,** aspeniaonline **,** (aspenia , Jun 2024) https://aspeniaonline.it/the-ethiopian-flashpoint-between-internal-and-external-conflicts

[2] **Extricating Ethiopia from the fragility trap** , thereporter (ethiopia , March, 2024) https://www.thereporterethiopia.com/39274/ .

الحكومة الإثيوبية إيجاد هدف واحد يمكن أن تجتمع عليه فئات الشعب المختلفة التي تتميز باختلافات اجتماعية وثقافية شديدة.

وبالنسبة لتقييم إثيوبيا فى علاقاتها بدول الجوار الأفريقى فنستطيع ان نقول أنه يوجد مقومات وعوامل تتعلق بالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك لبروز إثيوبيا كقوة إقليمية صاعدة في أفريقيا ومنها ثقلها ووزنها السياسي والاقتصادي وموقعها الجغرافي الإستراتيجي كلها هذه مجتمعة تجعلها دولة محورية في أفريقيا وكمقر دائم للإتحاد الافريقي في أديس أبابا كعاصمة سياسية دبلوماسية لأفريقيا.

وبالنظر الى الدور الإثيوبي في محيطه المحلي منطقة القرن الافريقي ، تعد إثيوبيا أكبر وأهم هذه الدول بموقعها وأهميتها، فهي محط أنظار العديد من دول العالم، بعد أن كانت ساحة الصراع الأمريكي السوفيتي سابقا، لتصبح حلبة تنافس دولي جديد، من دول راغبة في خطب ود أديس أبابا واقامة علاقات سياسية وإقتصادية معها وأخرى تتحسس وتشكك من صعودها كما يظهر لدى إريتريا التي ظلت علاقاتها في توتر مع إثيوبيا ، ودول تتوجس من المنافسين وتخشى صعود أديس أبابا وتطورها وانعكاسات ذلك في أمنهم القومي ، وثالثة سارعت في تعزيز تعاونها الاقتصادي بفتح موانئها للبضائع الإثيوبية كما هو حال جيبوتي التي تعد شريكًا استراتيجيًا بامتياز بالنسبة لإثيوبيا، نظرًا لاعتماد الأخيرة على ميناء جيبوتي كمنفذ مهم لتجارتها الخارجية.

ومن وجهة نظرى أن إثيوبيا تسعى مستقبليا الى ابراز المساعي الإثيوبية نحو تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع عدد من القوى الإقليمية بهدف توسيع تحالفاتها الخارجية ، وهو ما يؤكد أن إثيوبيا ترغب فعليًا في تغيير سياستها في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن إثيوبيا بكل ما تضمه من موارد مختلفة وموقع وسكان، هو رهن سياسات داخلية تتأثر بالدعم الاقليمي والدولي، وإنَّ استقرارها واهميتها يتوقفان على علاقاتها مع محيطها الاقليمي، بإنهاء الخلافات من جهة، وفتح أبواب التعاون من جهة أخرى.

- **خاتمة**

رغم تعدد السياسات وتعاقب الأنظمة السياسية المختلفة ، منذ قيام دولة إثيوبيا فى حيزها الجغرافى القديم وحتى اعلان الدولة الحديثة ، الا ان موقعها كان له الدور البارز فى رسم سياستها الداخلية والخارجية ، وتحديد سلوكها تجاه الدول والشعوب المجاورة لها. تعتبر إثيوبيا التي تتخذ من قلب شرق القارة السمراء موقعا إستراتيجيا لها ، فضلا عن حجمها السكاني ورقعتها الجغرافية الواسعة ، واحدة من الدول الأفريقية التي شكلت حضور إقليمي وقاري ودولي ، نتيجت موقعها الجغرافي وتاريخها السياسي وحاضرها الذي وضع رؤية إستراتيجية على المستويين السياسي والإقتصادي مكن البلاد من إيجاد موضع قدم لها على جميع المحاور الإقليمية والقارية والدولية حتى أضحت العاصمة السياسية لأفريقيا والبوابة العالمية للقارة.

ومن الجدير بالذكر أن سلوك الدولة الإثيوبية تجاه الدول المجاورة كان دائم التغير بتغير رؤساءها .وفي الأونة الأخيرة ، لاسيما منذ تولى "ابى أحمد " السلطة فى إثيوبيا ،برز أثر الموقع فى تشكيل سلوك الدولة الإثيوبية تجاه الدول المجاورة لها.

لقد كانت الصورة الذهنية لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في البداية إيجابية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث اعتُبر زعيمًا إصلاحيًا يسعى لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وتعكس السياسة التي تتخذها أديس أبابا بقيادة آبي أحمد ، حيال عدد من القضايا والملفات الإقليمية بوادر لملامح الدور الإقليمي لإثيوبيا وعبر عنها آبي أحمد بوضوح خلال خطاب تنصيبه 2018، بأن سياسته الخارجية ستكون منفتحة على الجميع، وستركز على المصالح المتبادلة، وإصلاح العلاقات المتوترة مع دول المنطقة، وخارجها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.

أن السياسة الخارجية لإثيوبيا تعطي أولوية عالية لتعزيز العلاقات الإيجابية والتعاونية مع الدول المجاورة. حيث يعطي هذا النهج الاستراتيجي الأولوية لتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في مختلف المجالات، بما في ذلك الدبلوماسية السياسية،

والشراكات الاقتصادية، والتعاون الأمني، والتبادلات الثقافية، والاستدامة البيئية. ومن خلال إعطاء الأولوية لجيرانها.

وفي سياق استشراف مستقبل العلاقات الإقليمية لإثيوبيا بدول الجوار نجد إن رغم الجهود المبذولة التى يجريها رئيس الوزراء "أبي أحمد" فإن الطريق طويل لتحقيق مصالحة حقيقية واستقرار سياسي ونمو اقتصادي في إثيوبيا ، فالحسابات الداخلية والخارجية ما زالت تمثل تحديًا أمام رغبة رئيس الوزراء الإثيوبي لنفض غبار السياسات الماضية عبر الانفتاح على الخارج والوصول الى تصفية المشاكل مع الداخل والخارج.

- **مراجع الدراسة:**

أولا : المقالات

1- الشافعي ابتدون ، "**إثيوبيا المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن فى القرن الأفريقى**"، (تقرير في مركز الجزيرة للدراسات2018)

2- حلمى شعراوي،" **الثورة الارتيرية وحق تقرير المصير**"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 50، اكتوبر 1996)

ثانيا: الرسائل العلمية

1- عبير محمد أحمد الفقي، العلاقات الاريترية / الاثيوبية منذ 1993، **رسالة ماجستير غير منشورة** (قسم السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة)

2- على سلمان صايل ،**العلاقات الاسرائيلية الارتيرية وأثرها على الأمن القومى للفترة 1993**-1999 (رسالة ماجستير ، العلوم السياسية ، جامعة بغداد 2000)

ثالثا: التقارير

1- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجى العربى ، 2000، (القاهرة: الاهرام، 2001)

رابعا: مصادر شبكة المعلومات الدولية

1- "آبي أحمد :الصومال وإثيوبيا يصبحان دولة واحدة"، http://www.bbc.com/somali/war-44521039

2- "بعد قطيعة دامت عقدين ..إثيوبيا وإريتريا تطرقان أبواب السلام"، وكالة الأناضول، https://goo.gl/sHFH82

3- كالكيدان يبيلتال، أيستر كاهومبي، هارون أكينيمي، ما أهمية التوصل إلى اتفاق يمنح إثيوبيا منفذاً بحرياً؟، موقع بي بي سي نيوز، 2024/1/3، وللمزيد انظر https://mnalmsdr.com /

4- الصومال.. قوة الاتحاد الإفريقي تكمل مرحلة جديدة من الانسحاب https://www.skynewsarabia.com

5- حمدي عبد الرحمن حسن،" **مقاربات فعالة: تحدبت استراتيجية الصومال في محاربة الشباب**"، 16/مارس/ 2023 https://acpss.ahram.org.eg/News/17840.aspx

6- كمال عبد الرحمن،" **سد النهضة اجتماع وزاري وسط خلافات قانونية كبيرة**"، بتاريخ 16 يونية 2020 https://www.skynewsarabia.com

7- رويترز، قائد قوات الدعم السريع السودانية يزور إثيوبيا في أول جولة علنية منذ الحرب، 2023/12/29، متاح على: https://www.swissinfo.ch

8- رضوي سيد أحمد محمود، " **السياسة الاثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيو اقتصادية المائية**" https://esalexu.journals.ekb.eg/article.pdf

9- د.عبد الوهاب الطيب البشير، **التفاعلات الاثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربى** (دراسات أفريقية)

https://www.youm7.com/story/2024/1/5/8 3

10- محمد عبد الله، ياسين،" إريتريا وإثيوبيا :الطريق الوعر إلى السلام"

http://www.sudanile.com/index.php-

12-محمد عبد الله، ياسين،" إريتريا وإثيوبيا :الطريق الوعر إلى السلام"

http://www.sudanile.com/index.php-

- المراجع الأجنبية

1- Ethiopia’s Policy and Strategy On Foreign Affairs and National Security,November 2002

2-Francesco Paolo La Bionda , The Ethiopian flashpoint between internal and external conflicts , aspeniaonline , (aspenia , Jun 2024)

https://aspeniaonline.it/the-ethiopian-flashpoint-between-internal-and-external-conflicts

3-Extricating Ethiopia from the fragility trap , thereporter ethiopia , March, 2024) https://www.thereporterethiopia.com/39274/2